

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يواجه العالم الكثير من التغيرات والتحديات المتسارعة في العملية التعليمية بجميع عناصرها من مدخلات وأنشطة ومخرجات، بحيث أصبحت تربية الفرد أمراً صعباً للغاية (باهمام، 2009). ونتيجة لتلك التغيرات، يحرص الكثير من المتخصصين في المناهج إلى مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر (عبد السلام، 2006). فتطوير المناهج أمر ضروري وملح؛ لأن المناهج تتأثر بشكل كبير بالتلميذ والبيئة والمجتمع والثقافة، وبالتالي لا يمكن أن يُبنى منهج ما ويبقى على حالته إلى فترة طويلة، فلا التلميذ ثابت، ولا البيئة ساكنة، ولا الثقافة صلبة، ولا نظريات التعلم باقية (أيوب، 2008).

وتسعى الجمهورية اليمنية كغيرها من الدول إلى تطوير المناهج التعليمية؛ لأنه منبثق من فلسفتها التربوية التي تدعو إلى تحسين عملية التعليم والتعلم، والتعرف على حاجات الطلبة وطموحاتهم، واكتشاف ميولهم وقدراتهم، كما تدعو الفلسفة التربوية للجمهورية اليمنية إلى الاستفادة من نتائج البحوث العلمية، كونها تُعدُّ أساساً مهماً لبناء المناهج وتطويرها (وزارة التربية والتعليم صنعاء، 2013).

ولهذا فقد نص القرار الجمهوري بشأن لائحة وزارة التربية والتعليم رقم (28) مادة (14) لسنة 1993، بالاشتراك في الدراسات والبحوث التي يجريها مركز البحوث والتطوير التربوي؛ بغرض تحسين وتطوير

التعليم الأساسي (قرار جمهوري رقم (28) لسنة 1993 بشأن لائحة وزارة التربية والتعليم).

وبناءً على ماسبق حرصت وزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية من خلال مركز البحوث والتطوير التربوي على تطوير مناهج التعليم الأساسي، وكانت الحلقة الأولى عام 1993 في الصفوف الدراسية من الأول إلى الثالث، والحلقة الثانية من الصف الرابع إلى الصف السادس عام 1998، وأما الحلقة الأخيرة فكانت للصفوف الدراسية من الصف السابع إلى الصف التاسع وذلك عام 2001-2002 كما تمّ تطوير أدلة المعلمين لكل المواد الدراسية في التعليم الأساسي (الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في اليمن 2003-2015).

وبالرغم من حرص وزارة التربية والتعليم على تطوير وتحسين المناهج التعليمية حسب القرارات الجمهورية. إلا أنّ الصورة النهائية للمناهج التعليمية تعرضت للكثير من الاختلالات؛ وكان أهمها كثافة المنهج الدراسي، وعدم مراعاة تناسب المحتوى مع الزمن المخصص لتدريس موضوعاته، كما أنّ هناك اختلافاً بين الأهداف والمحتوى، وتركيزاً على المعرفة دون المهارة، واقتصرت المراجعة منذ عام 2005 - 2011 على تصويب الأخطاء، والحذف في الموضوعات، والدمج والمقارنة دون إحداث أي تغيير أو تعديل في مضامين وأهداف المناهج، كما أنّ هناك ندرة في استخدام التكنولوجيا في عملية تعليم وتعلم الموضوعات الدراسية (المسوري، 2012).

لذا أكدت العديد من الدراسات والبحوث السابقة في مجال مناهج التعليم في الجمهورية اليمنية على ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية، وأنها بحاجة ماسة إلى تطوير مستمر لمحتوياتها العلمية حتى تكون مواكبة للتغيرات الحالية (الحمزي، 2010). كما أن التغيرات المحلية في الجمهورية اليمنية تتطلب نظاماً

تعليمياً لديه القدرة على تخريج جيل صالح يمتلك المهارات اللازمة التي من خلالها يتمكن الطالب من التعامل مع احتياجات السوق الداخلية والخارجية (البطري، 2010).

ويعدُّ منهج التربية الإسلامية إحدى المناهج التعليمية في الجمهورية اليمنية التي تعاني من قصور في جانب المحتوى وأساليب التدريس. فقد أشار (تقي، 2009) إلى أن كتب التربية الإسلامية بحاجة ماسة لدراسة تقييمية لجوانب الضعف والقوة، لكي يتم تطوير منهج التربية الإسلامية بناءً على نتائج الدراسات التقييمية، وأشار أيضاً أن مقررات التربية الإسلامية تعاني من قصور في وضع الأهداف، والتي تركز على المجال المعرفي أكثر من المهاري، حيث إن غالبيتها على النحو الآتي: (أن يبين - أن يذكر - أن يشرح - أن يوضح).

وينعكس هذا القصور في المحتوى وأساليب التدريس على اتجاه الطلبة، وحبهم لتعلّم التربية الإسلامية. فقد أشارت العديد من الدراسات "التي أجريت في مجال التربية الإسلامية إلى أن التقنيات المستخدمة في تدريس التربية الإسلامية ما زالت تعتمد الإلقاء والتلقين، وأن هناك قلة في استخدام الوسائل التعليمية" (العمرى، 2012). لذا يرجع سبب عدم اهتمام الطلبة بمواد التربية الإسلامية إلى الأساليب التقليدية، فأغلب مدرسي التربية الإسلامية - إلا نادراً - لا يستخدمون وسائل حديثة في تدريسهم؛ لأنهم يعتمدون على الإلقاء والتلقين من طرف المعلم، والحفظ والتلقي من طرف الطالب (حماد، 2004؛ عفيف، 2009؛ منى، 2010).

ومن فروع مادة التربية الإسلامية الفقه، الذي يتميز بأنه مرّن صالح لكل زمان ومكان، فمنهج الفقه منهج واقعي يدعو الناس إلى أعمال العقل والتفكير والتدبر في الكتاب والسنة، وكذلك استنباط الأحكام الشرعية بما يتناسب مع قضايا العصر ومستجدات الحياة (حمد، 2011). وهذه المرونة والتجدد

أتاحت له مواجهة مستجدات المعاصرة في كل عصر من العصور، ولذا فإن الإسلام قد فتح الباب على مصراعيه للنظر في مستجدات العصر، واستنباط الأحكام الفقهية المناسبة (المالكي، 2008).

وقد أشار الرهلي (2011) إلى أنه لن تتحقق المفاهيم الفقهية للمتعلمين إلا بوسائل تدريس فعّالة، تدفع الطالب نحو التعلّم، وتمكّنه من فهم هذه المفاهيم واستيعابها وبقاء أثرها؛ لأجل تطبيقها في حياته العملية، وأشار أيضاً إلى أن الممارسات والطرائق التقليدية لتنمية المفاهيم الفقهية أدت إلى ضعف اتجاه الطلبة. وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات التي عللت انخفاض مستوى إدراك الطلبة للمفاهيم الفقهية لاتباع طرق التدريس التقليدية (الجهيمي، 2007). وبناءً على ذلك فإن التنوع في الوسائل المستخدمة في التدريس تكسب الطلبة المفاهيم الفقهية (الجلاد والشملت، 2007).

ومن وسائل التدريس الفعّالة استخدام الحاسوب كأحدى الوسائل التعليمية في العملية التعليمية، والذي يساهم وبشكل كبير في تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية (جومانة، 2011). فقد أشار زهار (2014) أن من أهم مبررات استخدام الحاسوب في التعليم أنه يجعل أسلوب التعلم أكثر أهمية، كما أنه أيضاً يجذب الطلبة ويحمسهم على العمل والإنجاز، وينعّجهم إثارة ودافعية نحو التعلم.

ونتيجة لهذه المميزات لما يمكن للحاسوب فعله من تطوير وتحسين لعمليتي التعليم والتعلّم تحمس البعض لإلغاء الفصول التقليدية، وإحلال الفصول الافتراضية مكانها (عروبة، 2014). ومن هنا برزت مشكلة التعلم الحوسبي الذي يُعَيّب بعض العوامل الأساسية في التعليم، حيث يكون الطلبة منعزلين عن بعضهم البعض، كما يفتقرون إلى الدافعية والاهتمام المباشر من جهة المعلم (رشا، 2008).

وبسبب القصور في التعلم المحوسب الذي ظهر في جانب التفاعل بين المعلم والمتعلم؛ ظهر ما يُسمى بالتعليم المدمج، والذي يدمج بين التعلم التقليدي والتعلم المحوسب (عروبة، 2014). ويعتبر التعليم المدمج من أشهر أنواع التعليم في الأدبيات التربوية، وأكثرها توظيفاً في المجال التعليمي، والسبب في ذلك أنه يوظف التعليم الصفّي التقليدي مدمجاً مع التعلم المحوسب؛ بحيث يتشاركان معاً في إنجاز العملية التعليمية (إلهام، 2013).

ونظراً لأن مادة التربية الإسلامية تحظى بأهمية كبيرة في حياة المسلم؛ لأسباب كثيرة لا يمكن تجاهلها، وبناءً على الضعف الموجود في محتوى مادة التربية الإسلامية واتجاه الطلبة نحوها؛ جاءت ضرورة توظيف التقنية الحديثة ممثلة بالحقيبة التعليمية المحوسبة في تعليم مادة التربية الإسلامية. خاصة وأن العملية التعليمية في الفصول الدراسية لا زالت تعتمد على الطرق التقليدية كالكتاب والقلم والسبورة.

1.2 مشكلة الدراسة

يستوجب على القائمين على المناهج الدراسية تطوير وتحسين المناهج بما يتواءم ويتفق مع متطلبات العصر ولهذا نجد أن كل دول العالم تُخضع المناهج ممثلة بالكتب الدراسية لعمليات التحليل المستمر، وتهدف من وراء ذلك إلى تحسينها وتطويرها؛ لأن المنهج الذي لا يُطوّر ولا يُعَدّل سوف ينظر إليه بعد حين على أنه منهج متخلف (الشبول والحوالدة، 2014).

وتفتقر مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية إلى المنهجية الشاملة للتطوير (صفية، 2005). وما يؤيد ذلك المقابلة الصحفية التي أجريت مع وزير التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية عبد الرزاق الأشول التي

ذكر فيها أنه مرّ على تطوير المناهج لآخر مرة 12 عاماً (الثورة نت، 13-3-2014). وهذا يؤيد ما أشارت إليه الورقة العلمية الموسومة بـ (واقع المناهج التعليمية في الجمهورية اليمنية) في الندوة التي أقيمت في صنعاء في الفترة مابين (8- 10 يوليو، 2000) حيث أشارت الدراسة إلى أن طريقة الإلقاء هي الأسلوب السائد في عرض الدروس في الصفوف المدرسية، مما أدّى إلى عدم اهتمام المعلمين بتنمية مهارات التفكير، بالإضافة إلى تدني مستوى تطبيق الطلبة للمفاهيم التربوية في الحياة العملية (سارة، 2008).

وقد انعكس هذا القصور في تطوير المناهج على منهج التربية الإسلامية. فمادة التربية الإسلامية لم تنل من التطوير ما نالته العديد من المواد الدراسية الأخرى في كثير من البلدان العربية والإسلامية، فيظهر القصور فيها سواء في مقرراتها أو في التقنيات المستخدمة في التدريس (الصادق، 2001). فقد أثبتت نتائج بعض الدراسات إلى قصور مناهج التربية الإسلامية في الجمهورية اليمنية في تناول المفاهيم الدينية (البیضي، 2012). وهذا يؤيد ما أشارت إليه اللجنة المختصة لتطوير المناهج في الجمهورية اليمنية إلى وجود قصور في مناهج التربية الإسلامية في تلبية حاجات الطلبة، ومواكبة التطورات والتغيرات المعاصرة (القدس، 2015).

ويؤيد هذا ما أشار إليه الصغير (2006) من أن محتوى كتب التربية الإسلامية في الجمهورية اليمنية يغلب عليها الجانب النظري، كما أنها تفتقر إلى المستجدات المعاصرة. ولذلك أوصى (شملان، 2005) بضرورة إخضاع محتوى كتب التربية الإسلامية للصفوف الثلاثة الأخيرة من التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية للتقويم والمراجعة؛ وذلك لتجنب القصور، وإدخال كل جديد يتلاءم مع المحتوى ليكون أكثر فاعلية.

ونظراً للفترة الزمنية الطويلة التي مرّت على تطوير مناهج التربية الإسلامية؛ فقد ظهرت العديد من الوسائل التعليمية الحديثة، والتي تمّ إغفالها في الوسائل الحالية لتدريس التربية الإسلامية. وقد أشار الصغير (2006) أنه لا تتوفر وسائل تعليمية مناسبة لتدريس التربية الإسلامية. وهذا يؤيد ماتوصل إليه العولة (2005) إلى أنّ معلمي ومعلمات التربية الإسلامية من التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية يستخدمون الكتاب المدرسي، واللوحة الطباشيرية (السبورة) بدرجة كبيرة، كما أنّ استخدامهم لجهاز التسجيل الصوتي، والملصقات، والرحلات والزيارات الميدانية، والمسرحيات، والنماذج والمجسمات، بدرجة ضعيفة. وتوصلت الدراسة أيضاً أنّ معلمي مادة التربية الإسلامية في الصفوف (السابع، الثامن، التاسع) يعتمدون على الوسائل التقليدية أكثر من الوسائل الحديثة (العولة، 2005). وهذا يؤيد ما أشار إليه طامي (2013) من أن أغلب طرق التدريس في التعليم الابتدائي والاعدادي هي الطرق التقليدية، وتركز الطرق التقليدية على الجانب المعرفي، وتُهمَل الجوانب الأخرى، بحيث إنّها تجعل اكتساب المعرفة المجردة غاية في حد ذاتها.

ونتيجة لهذا القصور في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم فقد أشار الصديق (2001) إلى أنّ هذه المشكلة من أهم المشكلات التي تواجه الطلبة في دراستهم لمادة التربية الإسلامية من وجهة نظر المعلمين والطلبة. وهذا يؤيد ماتوصل إليه سلم (2005) إلى أنّ أهم مشكلات تدريس مادة التربية الإسلامية لطلبة الصفوف العليا من التعليم الأساسي ضعف معرفة بعض المدرسين بالتقنيات الحديثة في التدريس. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن هناك ضعفاً في تدريب المعلمين على استخدام استراتيجيات التدريس الحديثة التي

تساعدهم في مواكبة التطور المعرفي المتسارع (الشيخ، 2012). وقد أشارت العديد من الدراسات إلى ضعف استخدام طرائق التدريس الحديثة من قبل المعلمين (السلمي، 2009).

ونتيجة لهذا القصور في المحتوى والوسائل أصبحت مادة التربية الإسلامية لا تظفر بحماس الطلبة ولا يميلون لدراساتها؛ ولذلك تجد الطلبة يتهربون من حضور حصص مادة التربية الإسلامية، ويشعرون بالضيق من دراسة مقرراتها (الصادق، 2001). ولعل السبب في ذلك هو استخدام الطرق التقليدية في التدريس والتي أدت إلى تكوين اتجاهات سلبية نحو تعلم مادة التربية الإسلامية، وكذلك أدت إلى خلق الكثير من الصعوبات في التعلم، وتدنّي مستوى التحصيل العلمي (القحيف، 2002؛ الصادق، 2001؛ الصغير، 2006).

ولذا كان لا بد من التوجه في الوسائل المتبعة في تدريس مادة التربية الإسلامية. فقد توصل العسلي (2000) إلى أن استخدام الحاسوب في تدريس التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية يجعل التعليم أكثر فاعلية وأثراً لدى التلاميذ، كما أن الطلبة الذين درسوا باستخدام الحاسوب كانت نسب تحصيلهم عالية مقارنة بالطلبة الذين درسوا بالطريقة التقليدية. لذا أوصى الصغير (2006) بضرورة الاهتمام بتدريب المعلمين على طرائق وأساليب التدريس الحديثة. ويؤيد هذا ما أوصى به العقري (2004) بضرورة إنشاء معامل للحاسوب، وتوفير الوقت الكافي الذي يسمح للطلبة بالتطبيق العملي لكل ماتعلموه في الجانب النظري.

وبالنظر لمادة الفقه والتي تعدّ من فروع مادة التربية الإسلامية، فقد أشار الصلوي (1993) إلى أن محتوى كتب الفقه لم تراعى حاجات المجتمع ومشكلاته. ولذلك أوصى الصغير (2006) بأهمية عرض مادة الفقه بشكل متتابع ومتكامل، وربطها بالمستجدات المعاصرة. ويعد استخدام الوسائل التقنية الحديثة في

تدريس مادة الفقه في الجمهورية اليمنية قليلاً جداً (العولة، 2005). وبالرجوع إلى دليل المعلم لمادة الفقه في الجمهورية اليمنية نجد أن الدليل يذكر الوسائل والاستراتيجيات التي يتبعها المعلم في تدريس الفقه، وهي طريقة المناقشة والمحاضرة، وأيضاً طريقة ضرب الأمثلة (دليل المعلم وزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، 2012) ولم يذكر أبداً استخدام أي من الاستراتيجيات الحديثة في التعليم؛ مما يدل على أن الطرق المتبعة في تدريس الفقه في الجمهورية اليمنية تعتمد فقط على الطرق التقليدية القديمة، والتي تفتقر إلى التطور المعرفي الكبير في هذا العصر. وهذا يؤكد ما أشار إليه السلمي (2009) من ندرة البحوث والدراسات التي تعنى بمهارات تدريس مادة الفقه، والكشف عن مدى تمكن معلمي هذه المادة منها.

وقد اختارت الباحثة مادة الفقه لعدة مبررات أهمها: اهتمام كثير من القائمين على مناهج التربية الإسلامية بمادة الفقه، كون مادة الفقه تمثل قاعدة والمخة لأعمال المسلم في العبادات والمعاملات وفق الأحكام الشرعية، وأيضاً تنسجم مادة الفقه بالرونة والتجديد التي تكشف عن سر عظمة الشريعة الإسلامية وصلاحياتها لكل زمان ومكان، كما أن مادة الفقه تمثل المرجعية لكل مسلم؛ فهي مرجع المفتي في فتواه والقاضي في قضاياه، ومرجع كل مكلف لمعرفة الحكم الشرعي وفق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ (حمد، 2011). ومن خلال مادة الفقه أيضاً يستطيع الطالب معرفة الحكم الشرعي في كثير من المستجدات التي تُستجد في جميع جوانب حياته، مما يؤهل الطالب إلى التعامل مع هذه المستجدات على نور وبصيرة حتى يصل إلى مرضاة الله (الخالدي، 2012).

ويتبين مما سبق الميزة التي تميّزت بها مادة الفقه عن غيرها من المواد في فروع التربية الإسلامية، وهي مرونة مادة الفقه وصلاحياتها لكل زمان ومكان، كما أنها أيضاً حلقة الوصل بين المسلم وربّه في معرفة

الأحكام الشرعية في جميع مجالات الحياة للمسلم؛ سواء كانت عبادات أو معاملات، ونظراً للتطور المستمر في كثير من القضايا المستجدة في واقع الناس، تتجلى أهمية مادة الفقه في كونها معنية بدراسة هذه المستجدات وتوضيح أحكامها وفق كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ، وحماية المسلم من الوقوع في الإثم وهو لا يدري. وهذا ما دفع الباحثة لاختيار مادة الفقه في هذه الدراسة.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة الذي تهدف إلى تطوير محتوى مادة الفقه، وذلك بإضافة المستجدات الفقهية المعاصرة المناسبة لطلبة الصف الثامن، واستخدام وسيلة تعليمية جديدة ممثلة بالحقيبة التعليمية المحوسبة في تدريس المادة. ويتوخى بعض مجهودات هذه الدراسة لاكتشاف رغبات الطلبة ودافعتهم نحو استخدام الحقيبة التعليمية المحوسبة، وأيضاً ستقوم الباحثة بإجراء تطبيقات مبدئية على طلبة الصف الثامن؛ لإلقاء الضوء على الفروق المحتملة في تحصيل الطلبة عند استخدام الحقيبة وبدونها.

1.2 أسئلة الدراسة

من مشكلة الدراسة يتضح أن هناك ضعفاً في تناول المستجدات الفقهية المعاصرة في مادة الفقه، وأيضاً ضعفاً في اتجاه الطلبة نحو دراسة مادة الفقه؛ بسبب الاعتماد على طرائق التدريس التقليدية عند تدريس مادة الفقه، وتسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة لتطوير محتوى كتاب الفقه؛ وذلك بتضمينه المستجدات الفقهية المعاصرة، وأيضاً تصميم حقيبة تعليمية محوسبة لمادة الفقه، لحل هذه المشاكل وللإجابة عن الأسئلة

الآتية:

- (1) ما النموذج المقترح للحقيبة التعليمية المحوسبة لمحتوى كتاب الفقه للصف الثامن؟
- (2) ما المستجدات الفقهية المعاصرة التي يجب تضمينها في محتوى كتاب الفقه للصف الثامن؟
- (3) ما مستوى أداء طلبة الصف الثامن في الفقه باستخدام الحقيبة التعليمية المحوسبة، وبدونها؟
- (4) ما فاعلية الحقيبة التعليمية المحوسبة في تعزيز اتجاه الطلبة نحو دراسة الفقه للصف الثامن؟

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- (1) تصميم حقيبة تعليمية محوسبة لمحتوى كتاب الفقه للصف .
- (2) تطوير محتوى المستجدات الفقهية المعاصرة للصف الثامن.
- (3) تفصيل أداء طلبة الصف الثامن في الفقه باستخدام الحقيبة التعليمية المحوسبة، وبدونها.
- (4) الوقوف على مدى رضا طلبة الصف الثامن نحو استخدام الحقيبة التعليمية المحوسبة لمحتوى مادة الفقه.

1.4 أهمية الدراسة

مايميز هذه الدراسة أن هناك العديد من الدراسات في الجمهورية اليمنية ركزت على فاعلية الحوسبة في العديد من المواد العلمية كالفيزياء والأحياء والرياضيات مثل دراسة (منى، 2012؛ العتيبي، 2007؛ الشامي، 2009؛ منى، 2006؛ الغروز، 1999). وبالنسبة للمرحلة الأساسية في الجمهورية اليمنية هناك دراسات تناولت فاعلية تعلم العلوم بالحاسوب في تنمية العمليات العلمية لدى تلاميذ الصف السادس كدراسة ندى

(2008). ومن خلال اطلاع الباحثة على رسائل الماجستير والدكتوراه في الجمهورية اليمنية لم تجد الباحثة أي رسائل تبحث عن فاعلية، أو أثر الحوسبة في مواد التربية الإسلامية عموماً والفقه خصوصاً. وتأتي أهمية هذه الدراسة من حيث إنها تساهم في:

1. تقدم هذه الدراسة نموذجاً مقترحاً لتصميم تعليمي محوسب في تعلّم مادة الفقه، يمكن الاستفادة منه في تصميم مواقع تعليمية محوسبة لمختلف المقررات الدراسية.
2. تطوير محتوى المستجدات الفقهية المعاصرة للصف الثامن.
3. تضمين محتوى مقرر الفقه للصف الثامن بالمستجدات الفقهية المعاصرة.
4. الاستفادة من خطتي المناهج اليمنية في تطوير مقرر مادة الفقه للصف الثامن بما يتطلب مع مقتضيات العصر.
5. تسهيل إكساب الطلبة لمهارات المعلم، وفق حقبة تعليمية محوسبة لمادة الفقه.
6. التأكيد على تطوير مناهج وطرق التدريس باستخدام تكنولوجيا التعليم الحديثة، والتي تأتي متوافقة مع الاتجاهات الحديثة في التعليم، والبحوث والمؤتمرات الدولية.

1.5 محاور الدراسة

تتمثل محاور الدراسة الحالية بالمحاور البشرية والتي تحددت بعينة بلغ عددها (68) طالباً وطالبة من طلبة الصف الثامن، ممن تمتد أعمارهم الزمنية من (13-14) سنة. وأما ما يتعلق بالمحاور المكانية، فقد تمثلت بالمدرسة العربية في ماليزيا (IMAS) International Modern Arabic School. وتمثلت المحاور الزمانية في

الفصل الدراسي 2015-2016.

1.6 حدود الدراسة

تحددت الدراسة الحالية بتطبيقات مبدئية. لكن سعت الباحثة لضبط المتغيرات الدخيلة التي تعتقد أن دخولها في إطار التجربة قد يؤثر في سلامتها، فضبطت هذه المتغيرات الدخيلة تعدد من الإجراءات المهمة لتحقيق درجة مقبولة من الصدق في البحوث التطبيقية. ومن هذه المتغيرات الاندثار التطبيقي (انقطاع الباحث عن إجراء التجربة لفترة زمنية ثم العودة)، والعوامل الفيزيائية (كالإضاءة في الصف الدراسي والتكييف)، وتوزيع الحصص (التوزيع العادل للحصص بحسب دليل المعلم). وقد حرصت الباحثة أن يتم إجراء التطبيق دون أي انقطاع لأي سبب من الأسباب، وأيضاً حرصت الباحثة على توزيع الحصص بحسب دليل المعلم في مادة الفقه للصف الثامن في مقرر الجمهورية اليمنية.

وأما ما يتعلق بعينة الدراسة فقد طبقت هذه الدراسة على طلبة الصف الثامن حيث يعد الصف الأوسط في المرحلة المتوسطة. وتحدد الدراسة بعينة عددها (68) طالباً وطالبة من طلبة الصف الثامن، ممن تمتد أعمارهم الزمنية من (13-14) سنة. وقد اختارت الباحثة هذه المرحلة المتوسطة لعدة مبررات أهمها: أن هذه الفترة حتى سن الخامسة عشر عاماً تعد الأساس في تكوين الاتجاهات الإيجابية (المنصوري، 2007). كما أن هذه المرحلة انتقالية بين الصف السابع والصف التاسع الذي يمثل شهادة المرحلة الأساسية، كما أن الطلبة في هذه المرحلة قد وصلوا إلى مرحلة النضج (سارة، 2008). ويتميزون بقدرات عقلية عظيمة، وتطور في قدراتهم ومداركهم، وتعد هذه المرحلة بداية مرحلة المراهقة (سهيل، 2012).

إن السمات والخصائص في القدرات العقلية التي يتميز بها طلبة المرحلة المتوسطة، نعمة ومنحة ربانية،

تُحتم على القائمين على العملية التعليمية استغلالها الاستغلال الأمثل، فهناك العديد من الأمور التي قد يظن

البعض أن الطلبة في هذه المرحلة لا يستطيعون فهمها، ولكنهم مخطئون في هذا، وتقصد الباحثة أن هناك العديد من المستجدات الفقهية المعاصرة التي يعيشها الطلبة في حياتهم، التي تُحمل في المناهج التعليمية، وبالتالي يتم حصر الطلبة في محتوى دراسي مجرد من حياتهم. وللمبررات السابقة اختارت الباحثة مادة الفقه للصف الثامن في مقرر الجمهورية اليمنية. وسبب اختيار مقرر الجمهورية اليمنية كون الباحثة من اليمن وتوفر لديها خبرة في تدريس مقرر مادة التربية الإسلامية لمدة خمس سنوات، وأيضاً لما تعاني منه مناهج الفقه في الجمهورية اليمنية من عدم التطوير والإهمال حسب ما أشارت إليه الدراسات.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة كان من المفترض إجراؤها على عينة من الطلبة في مدارس الجمهورية اليمنية، ونظراً لظروف الحرب التي تعاني منها الجمهورية اليمنية والتي سببت في إغلاق جميع المدارس، وبعد استشارة المشرفة ولجنة مقيمي الدراسة أقرت الباحثة إجراء الدراسة على عينة من طلبة المدرسة العربية الحديثة في كوالالمبور، والتي تدرس منهج الجمهورية اليمنية لمادتي (القرآن والتربية الإسلامية).

1.7 مصطلحات الدراسة

تحدد مصطلحات الدراسة على النحو الآتي:

تصميم

جمع: تَصَامِيمُ. مصدر (صَمَّمَ). وَضَعَ تَصْمِيماً لِمَوْضُوعِهِ: تَخَطَّيَطاً لِعَنَاصِرِهِ وَلِأَجْزَائِهِ (معجم المعاني، 2010). وأما في الاصطلاح فيعرف التصميم بأنه " عبارة عن تحليل الموقف التعليمي وتنظيمه في شكل وحدات تعليمية محددة يتم تدريسها في خلال زمن محدد ، مع وضع صيغة هيكلية توضيحية لما سيكون عليه

الموقف التعليمي من أهداف ، ومعارف ، وأنشطة وطرائق ومواد تعليمية ، وما سيخدمه من متعلمين وما يتضمنه من جوانب التقويم والتطوير من وقت لآخر" (الزهراني، 2008).

حقيبة تعليمية محوسبة

الحقيبة التعليمية المحوسبة عُرِّفت بتعريفات متعددة، ومن هذه التعريفات تعريف عليان والشورى (2014) حيث عرّفا الحقيبة المحوسبة بأنها "وعاء معرفي يحتوي على عدة مصادر للتعليم، صممت على شكل برنامج متكامل متعدد الوسائط". وأما الحوامدة وعاشور (2011) فقد عرّفا الحقيبة التعليمية المحوسبة بأنها "حقيبة إلكترونية (portfolio) تتضمن مجلدات فرعية، تعتمد بشكل أساسي على استخدام الحاسوب في العملية التعليمية، وفق خطة تعليمية منظمة". ويعرفها سلامة (2001) بأنها "برنامج تعليمي مصمم وفقاً لمنهج يعالج هدفاً عاماً ويشتمل على وحدة أو أكثر من المادة التعليمية المنظمة، ويقترح مجموعة من الاختبارات والبدائل والأنشطة التعليمية بشكل مقروء أو مسموع أو مشاهد، وتبنى استراتيجية إتقان التعلم كما تتيح للمتعلم فرصة التعلم الذاتي وفقاً لسرعته الذاتية" (عبد السلام وإيمان، 2015). وعرفها Lorenzo Letteson (2010) بأنها "حزمة إلكترونية للأعمال تتضمن النصوص والصور وعناصر الوسائط التعليمية منظمة على موقع إلكتروني أو على أي وسيط إلكتروني آخر مثل: الأقراص المدمجة (CD-ROM) أو الأقراص الرقمية (DVD) أو الذاكرة المحمولة (الفلاش ميموري) (متولي، 2013).

وفي هذه الدراسة تعرّف الباحثة الحقيبة التعليمية المحوسبة إجرائياً بأنها، خطة تعليمية منظمة للإجراءات والعمليات الخاصة بتصميم موقع تعليمي محوسب لدروس مادة الفقه للصف الثامن في مقرر الجمهورية اليمنية، تهدف إلى تنمية مهارات التفكير العليا، وزيادة تحصيل الطلبة ودافعيتهم نحو تعلم مادة

الفقه. وذلك من خلال إعداد البرامج والصور والعروض والأفلام التوضيحية؛ بما يتناسب مع المحتوى ويحقق الأهداف التعليمية. ومن ثم إنتاج ماتم إعداده من وسائط متعددة بموقع تعليمي محوسب (Wikispaces)، ومن ثم تنفيذ ماتم حوسبته في الصف الدراسي، مع ضرورة التقييم والتطوير المستمر.

الفقه

وكلمة الفقه لغة تعني " (فقه) الأمر - فقهًا، وفقهًا : أحسن إدراكه. يقال : فقه عنه الكلام ونحوه: فهمه. فهو فقه" (المعجم الوسيط، 1972). ويتضح من المعنى اللغوي أن الفقه يأتي بمعنى الفهم، وقد وردت كلمة الفقه بمعنى الفهم في قول الحق تبارك وتعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ (طه 77: 27-28). وأما تعريف الفقه اصطلاحاً فقد عرفه أبو حنيفة رحمه الله بأنه "معرفة النفس مالها وما عليها" والمعرفة هنا تعني: "إدراك الجزئيات عن دليل" (الزحيلي، 1985) وأما الشافعي فقد عرف الفقه اصطلاحاً بأنه "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية" (الزحيلي، 1985).

المستجدات الفقهية المعاصرة

المستجدات في اللغة: من جدّ، جد بالشيء جدّاً وجداداً قطعه، فهو مجدود، وجديد، يقال: جدّ النخل قطع ثمره، "وقولهم ثوب جديد، وهو من هذا؛ كأن ناسجه قطعه الآن، هذا هو الأصل، ثم سمي كل شيء لم تأت عليه الأيام جديداً؛ ولذلك يسمى الليل والنهار الجديدين؛ لأن كل واحد منهما إذا جاء فهو جديد" (معجم مقاييس اللغة، 1979)، وأما المستجدات الفقهية اصطلاحاً فهي: المسائل الحادثة التي لم

تقع من قبل، والتي يبحث العلماء حكمها الشرعي، ليعرف المسلمون كيف يتصرفون تجاهها (الأشقر، 2000) (هيام، 2011). وعرفها المالكي (2008) بأنها المسائل التي لم تحدث من قبل، ويسعى العلماء لمعرفة حكمها الشرعي، حتى يتمكن المسلمون من التعامل مع هذه المستجدات وفق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

الاتجاه

عرّف نواف والمعدلي (2008) الاتجاه بأنه "مفهوم يعبر عن محصلة استجابات الفرد نحو موضوع معين ذلك من حيث تأييد الفرد لهذا الموضوع أو معارضته" (سحر، 2011).

الصف الثامن

هو الصف المتوسط في المرحلة المتوسطة، وقد عرّف عبد العزيز السنبلي وآخرون (1992) المرحلة المتوسطة بأنها " المرحلة الوسطى من سلم التعليم بحيث يصفه التعليم الابتدائي ويتلوه التعليم الثانوي، ويشغل فترة زمنية تمتد من الثانية عشرة حتى الخامسة عشرة من العمر" (إيمان، 2013). وتُعرّف بتول (2008) المرحلة المتوسطة بأنها "المرحلة التي تتوسط بين المرحلتين الإبتدائية والثانوية ضامةً ثلاثة صفوف (الأول متوسط، الثاني متوسط، الثالث متوسط)". وتعرّف الباحثة الصف الثامن إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: إحدى صفوف المرحلة المتوسطة في الجمهورية اليمنية، والذي تتراوح فيه أعمار الطلبة بين (13-14) سنة.

الجمهورية اليمنية

الْجُمْهُورِيَّةُ الْيَمَنِيَّةُ هي دولة تقع جنوب غرب شبه الجزيرة العربية. يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الشرق سلطنة عمان لها ساحل جنوبي على بحر العرب وساحل غربي على البحر الأحمر. وتعدّ الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لاتتجزأ ولايجوز التنازل عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية، كما أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية (دستور الجمهورية اليمنية، 1994).